

في تعلُّم النحو العربيّ وتعليمه قراءة في بعض الإشكالات والأدوار

أ. د. عامر فائل محمد بلحاف *

الملخص:

سعى هذا البحث إلى قراءة بعض الإشكالات في حقل النحو العربي تعلُّماً وتعليمًا، مستعيناً بمادة علمية تراثية قديمة، وأخرى تربوية معاصرة حديثة في محاولة منه للجمع بين علم النحو وأسلوب تدريس النحو في زمن تعالت فيه الأصوات من صعوبته. ولتحقيق هذا الهدف قُسمت الدراسة على ثلاثة مباحث، حاول الأول الإجابة عن سؤال: هل المشكلة في نظرية العامل؟ فتحدث عن العامل النحوي، ونظرة القدماء له، وأن لا مشكلة فيه، بالإضافة إلى الحاجة لتجديد النحو. وفرّق الثاني بين النحو العلمي والنحو التعليمي بالإجابة عن سؤال: عن أيّ نحو نتحدث؟ مؤكداً ضرورة التمييز بين المادة النحوية التي تُقدّم للمتخصصين، والمادة التي تُقدّم لغيرهم. وسعى الثالث إلى عرض مجموعة من الأدوار التي يُتوقع أن يقوم بها أستاذ النحو وهي: التحول من النحو النظري إلى النحو التطبيقي، وتوظيف مصادر التعلم، وتنويع مستويات المعرفة. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها من أهمها: أنّ تجديد النحو مطلب ملح في عصرنا هذا، ولا بدّ من تدريسه بطريقة تختلف عن ما مضى، انطلاقاً من مبدأ أن كلّ شيء في عالمنا المتسارع الذي نعيش فيه يتبدّل، وكل شيء من حولنا يتغيّر.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، تجديد النحو، النحو العلمي والتعليمي، النحو التطبيقي.

* أستاذ اللغة والنحو – كلية العلوم والآداب بشرورة – جامعة نجران – المملكة العربية السعودية.

Learning and Teaching Arabic Grammar: Readings of some Problems and Roles

Dr.Amer Fael Mohammad Balhaf

Abstract:

This research tries to investigate some problems in the field of learning and teaching Arabic grammar, with the help of an old traditional scientific material, and modern educational trying to combine grammar science and the system of teaching grammar at the time of difficulty. In order to accomplish this goal, the study was divided into three sections. The first one has tried to answer a question: Does the problem lie in the grammar itself? It has explored the grammatical factor, and the old view of it, and that there is no problem with it, in addition to the necessity to renew the grammar.

The second one has distinguished between scientific and educational grammar answering a question: What are we talking about? Emphasizing the need to differentiate between the grammatical material presented to experts, and the material provided to others. The third section has strived to present a set of roles that a teacher of grammar is expected to play: shifting from theoretical grammar to applied grammar, provide work for learning resources, and expanding levels of knowledge. The research has ended with a conclusion that comprised the most significant outcomes reached. The most important of which are the revitalization of grammar as an urgent demand of our time, and it should be taught in a way that differs from the past, starting from the principle that everything in this rapid world is changing, and thus everything around us get changing thoroughly.

Key Words: Grammatical Factor, Grammar Revitalization, Scientific and Educational Grammar, Applied Grammar.

مقدمة:

الحديث عن تعلّم النحو العربي وتعليمه حديث ذو شجون؛ ذلك أنّه يمسّ المتعلم والمعلم - على حدّ سواء - مسّاً مباشراً، وغالباً ما صار يمثل في أيامنا هذه معضلة يشكو منها الكثير، إذ لا تنفكّ الأصوات تتعالى شاكية من صعوبته وتعقيده، ومُطالبةً بتيسيره وتسهيله، وهو أمر يوجب على الباحثين فيه أن يقفوا وقفة جادة وصولاً إلى حل، ولا ينبغي لهم - بأي حال من الأحوال - أن يتجاهلوا مثل هذه الأصوات، ولا أن يكتفوا بدور المتفرج الذي يرى المشكلة من غير أن يسعى إلى معرفة أسبابها ويسهم في تذليلها.

من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة التي تحمل عنوان (في تعلّم النحو العربيّ وتعليمه: قراءة في بعض الإشكالات والأدوار) أن تستشرف أسباب المشكلة وتسهم في اقتراح بعض الحلول، من خلال توطئة مقتضبة وثلاثة مباحث؛ أمّا التوطئة فكان الحديث فيها دائراً على بعض محاولات التيسير في النحو قديماً وحديثاً، مع ذكر أهم الأسباب التي عقدت هذا النحو من وجهة نظر بعض الدراسات الحديثة. وأمّا المبحث الأول فحاول الإجابة عن الأسئلة: هل المشكلة في العامل؟ وهل مثّلت هذه النظرية القديمة معضلةً في تعليم النحو العربي وتعلّمه؟ ثم هل نحن بحاجة إلى إلغاء هذه النظرية؟ أم أنّنا بحاجة إلى تجديد النحو وتخليصه من بعض الزيادات والخلافات؟ وخُصّص المبحث الثاني للإجابة عن سؤال: عن أي نحو نتحدث؟ ففرّق بين نحوين: نحو علمي خاص بالمتخصصين في اللغة العربية والباحثين في قواعدها، ونحو تعليمي لغير المتخصصين من طلاب وإعلاميين وأرباب مهن تحتاج للنحو كعلم آلة، وحاول وضع عدد من الضوابط لكلا الفئتين، لتُختم الدراسة بمبحث ثالث عن أدوار الأستاذ في تعليم النحو من حيث: الانتقال به من علم نظري جاف إلى علم تطبيقي حيّاتي، والإفادة من

مصادر التعلم والتكنولوجيا الحديثة، وتنوع مصادر المعرفة، والتدقيق في نظم التقويم المتبعة، لتنتهي بأهم النتائج التي توصلت إليها.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة هذا البحث في صعوبة تلقي النحو العربي عند فئات من الطلاب بعضهم متخصص في اللغة العربية، وبعضهم الآخر غير متخصص، وعند غير الطلاب ممن لا غنى لهم عن النحو في أعمالهم، لذا يسعى هذا البحث إلى اقتراح حلول لهذه المعضلة بتقديم عدد من الرؤى التي قد تساعد في تجاوز الإشكالات المزمنة، أو الحد من تفشيها في أوساط العامة والخاصة.

توطئة:

كثرت في السنوات الأخيرة الشكاوى من النحو وقواعده، وطال الحديث عن صعوبته المتخصصين فيه وغير المتخصصين على حد سواء، وتعالى الأصوات التي تطالب بالتيسير والتسهيل في زمن تنوعت فيه مصادر المعرفة ووسائلها، وتسارعت فيه التكنولوجيا وتطبيقاتها، ليغدو تيسير النحو مطلباً وغاية عند كثيرين.

والحق أن هذه الدعوات لم تكن وليدة اليوم، بل سُمع لها صدى منذ عصور العربية الغابرة، إذ هاجم ابن ولّاد المصري (ت 332 هـ) تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة، وطالب بالوقوف عند هذه المادة، ولم يجز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى هذا القياس، كما هاجم التأويل والتقدير في النحو وادّعاء الحذف والإضمار^(١). وثار الشاعر أبو العلاء المعري (ت 449 هـ) ثورة عارمة على التقدير والتأويل، ورفض تخريج الأبيات على غير حقيقتها للاستشهاد بها على الآراء الخاصة، مسدداً سهامه لنحاة البصرة الذين أفرطوا في هذا

الجانِب^(٢). وظهر في القرن السادس الهجري ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ)، الذي ألف كتابه (الردّ على النحاة)، وشنّ فيه هجوماً عنيفاً على نحاة المشرق من بصريين وكوفيين في دعوة تعدّد من أشهر دعوات التجديد والإصلاح في النحو العربي، وتلخّصت في: إلغاء نظرية العامل النحوي، وإبطال العلل الثواني والثالث، وإبطال القياس العقلي، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق^(٣). ومثل هذه الدعوات وغيرها^(٤) ما كان لها أن تظهر لولا وجود إشكال في تعليم النحو العربي وتعلّمه، وصعوبة في تلقيه وتلقّفه، ما دفع بعض المتقدمين إلى المطالبة بإصلاح جوانب من النحو أفرط فيها النحاة، وتجاوزوا الغاية فيه ومنه، فالمشكلة إذن في أسلوب تقديم النحو لا النحو نفسه.

وُترجع بعض الدراسات الحديثة صعوبة النحو العربيّ إلى أسباب منها:

1. اعتماد النحاة في وضعهم لعلم النحو على منطق العقل (المعيارية)، دون الاهتمام بمنطق اللغة وطبيعتها (الوصفية).
2. تأثر النحاة بعلماء الكلام في أنّ كلّ أثر لا بدّ له من مؤثر، وما انتهت إليه بحوثهم من عامل وعلل، وعلل العلل.
3. كثرة ما في القواعد من أقوال ومماحكات واختلاف في المسائل.
4. جفاف النحو وبعده عن الحياة العملية.
5. كثرة العوامل النحوية، وتشعب التفاصيل وتزاحمها^(٥).

وكنتيجة طبيعية لما ذكر، ظهرت في العصر الحديث محاولاتٌ عدة لتيسير النحو العربي وتجديده، وقد حملت هذه المحاولات عناوانات متنوعة، كإحياء النحو، وتيسير النحو، وتهذيب

النحو، وتجديد النحو، والنحو الواضح، والنحو الوظيفي، والنحو المصفى، وغيرها كثير. وكما تنوعت مسميات هذه المؤلفات، تنوعت أيضاً المنطلقات التي انطلق منها كل مؤلف؛ فمنها ما اكتفى بتنظيم أبواب النحو وتشذيبها، ومنها ما دعا إلى إلغاء أسس فكرية قامت عليها صناعة النحو العربي.

وتحاول هذه الدراسة أن تتعقب جوانب محددة من هذه المعضلة بأن تبحث أولاً في مصدر المشكلة، لتفرّق بعدها بين النحو الذي يحتاجه المتخصص والنحو الذي يحتاجه غير المتخصص، لتخلص إلى بعض الأدوار التي يُتوقع من أستاذ النحو أن يقوم بها، وبما يكفل أن تصل المادة النحوية إلى متعلّمها بيسر وسهولة. وعلى هذا الأساس فالبحث سيجمع بين مادة علمية تراثية قديمة وأخرى معاصرة حديثة، سيجمع بين مادة النحو وبين أسلوب تدريس النحو في محاولة للإسهام في حل هذه المشكلة التي أضحت شغلاً شاغلاً للمعلمين والمربين وأساتذة الجامعات على حدّ سواء.

المبحث الأول: هل المشكلة في نظرية العامل؟

تظهر نظرية العامل في النحو العربي - كما نراها في أعمال المتقدمين - الأساس الذي قامت عليه صناعة هذا العلم، والقاعدة التي انبنت عليها أبوابه، ولا غرو أن يصف بعض الباحثين هذا العامل بـ (أهم مسألة من مسائل النحو في اللغة العربية)، بل أن يعدّه المسألة الكبرى، والأولى والأخيرة^(٦)، بعدّها المنطلق الفكري لموضوعات النحو العربيّ جميعها، وتتلخص هذه النظرية في أنّ الكلمة المرفوعة أو المنصوبة أو المجروزة أو المجزومة لابدّ لها من عامل أو سبب عمل فيها الرفع والنصب والجرّ والجزم.

1. تعريف العامل:

عرّف بعض المتقدمين العامل النحوي، فقال الرماني (ت 384 هـ): "عامل الإعراب: هو موجبٌ لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" (7)، وقال الشريف الجرجاني (ت 816 هـ): "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (8). ومن المحدثين من عرّف العامل بـ: "الكلمة الملفوظة أو المقدرة، التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في الرفع والنصب والجر والجزم، وما قد ينوب عن الجزم من حذف" (9).

إن التعريفات الثلاثة تشير إلى معنى (التأثير)، حيث يؤثر العامل فيما بعده تأثيراً شكلياً باجتلاب حركة معينة، وإعرابياً بتحديد موقعه من الجملة، وهذا التأثير يتحقق نتيجة اختلاف المعنى. بيد أن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: إذا كانت نظرية العامل قد بسطت سلطانها على النحو العربي كله من أوله إلى آخره، فهل مثلت مشكلةً في تعليم هذا النحو أو تعلّمه؟

2. العامل النحوي بين القبول والرد:

درس المتقدمون العوامل النحوية دراسة شافية وافية، وظهر أثر تلك الدراسات في مؤلفاتهم وآثارهم، كما ظهر في مواقفهم من تلك النظرية بين مرسٍ لأسسها وهم الأغلب، وناقضٍ لبعض دعائمها وهم الأندر، ولا يُعرف عن نحويّ نقض هذه النظرية نقضاً كاملاً، وطالب بإلغائها باستثناء ابن مضاء القرطبي، الذي تلخصت اعتراضاته في:

- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة كتلك التي في أبواب النداء والاشتغال، ...
- الاعتراض على تقدير متعلق المجرور كـ (كائن واستقر).

- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات في نحو: (ضاربٌ، ومضروبٌ، وضربٌ).

- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال في نحو: (زيدٌ قامَ) (10).

ومجمل اعتراضات ابن مضاء يمكن تلخيصها في اعتراض واحد هو: الاعتراض على تقدير المحذوفات، وهذه الدعوى تناسب تماماً مع المذهب الظاهري، الذي دعا إلى العودة إلى الأصول - أي القرآن الكريم والسنة النبوية - وحمل الناس على الظاهر. وبعد أن نقض ابن مضاء نظرية العامل في كتابه الذائع الصيت (الرد على النحاة) وعد بتقديم رؤية جديدة بديلة عنها، فذكر أنه يعكف على تأليف كتاب يعرض فيه آراءه، ويدلّل فيه على اعتراضاته (11)، بيد أن الكتاب لم يظهر! ولم تنقل الكتب التي ظهرت بعده لنا شيئاً من ذلك، فبقيت رؤيته غير مكتملة تفتقر إلى بديل مناسب، وبقي العامل صامداً لا غنى لأرباب النحو عنه.

وقد تردد صدى هذه الدعوى عند عدد من الباحثين المعاصرين، لعل من أشهرهم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وهو من أوائل العلماء المحدثين الذين انتقدوا نظرية العامل في النحو، وعنوان الكتاب - بحد ذاته - معبرٌ عن رؤية جديدة لدى المؤلف، الذي انتقد فكرة العامل النحوي في الأمور التالية:

- الإكثار من المقدرات عندما لا يكون هناك عامل.
- إضاعة حكم النحو بسبب الإكثار من هذه المقدرات، إذ لم يعد النحو كلمة حاسمة وقولاً باتاً، بل كثرت أوجه الكلام وأنواع الإعراب.
- إضاعة معاني الكلام بسبب العناية بالعامل.

• كثرة الخلاف بين النحاة في كل عامل يتصدون لبيانها.

• الاعتراف بالعامل المعنوي بعدما اشترط النحاة أن يكون متكلماً به، أو مقدراً في الكلام⁽¹²⁾.

وربما كان إبراهيم مصطفى محققاً في بعض هذه الأمور التي ذكرها، إذ لا يختلف اثنان في أن نحاة البصرة والكوفة قد بالغوا في خلافهم واختلافهم في مواطن كثيرة ومسائل عديدة، وبخاصة عند تقدير المحذوفات، بل وتكلفت التقدير في بعض الآراء، وللتدليل على هذا الرأي يكفي الباحث فقط أن يعود إلى موضوعي الاشتغال والتنازع ليرى ما فيهما من مبالغة في التقديرات لا حاجة لها، ولا طائل منها.

قدّم مصطفى في كتابه بعد ذلك رؤية جديدة لمعاني الإعراب تتلخص في التالي:

1. الضمة: علمُ الإسناد، ودليلٌ أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.
2. الكسرة: علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة.

3. الفتحة: ليست علامة إعراب، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب⁽¹³⁾.

وختم حديثه بقوله: "لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها، فسيحس ما فيها من تهافت وهلهلة... وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خيرٌ كثير، وغاية تقصد"⁽¹⁴⁾. ولم يكتب لهذه الرؤية أيضاً البقاء في الحقل النحويّ، إذ لم يلتفت إليها المعاصرون، ولم تحظَ بنصيب وافر من الدرس والبحث، وكأنّ العامل النحويّ وُجد ليبقى، لا بديل عنه ولا مفرّ منه.

3. لا مشكلة في العامل:

لا مشكلة في العامل نفسه، ولا معضلة في هذه النظرية العتيدة التي صلحت منذ قرون خلت لتفسير مسائل النحو وأبوابه وموضوعاته، بل المشكلة في بعض النحاة الذين أفرطوا في العامل: تقديرًا وقياسًا وتعليلًا. ومن يلقي نظرة فاحصة في تراث العربية من العوامل يدرك تمام الإدراك أنّ هذه النظرية ضبطت أصول هذا العلم، وجعلت منه علمًا مُتَقَنَّاً، وربّما كان عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) من أوائل العلماء الذين خصّوا العوامل بمؤلّف مستقل هو العوامل المائة، وهي رسالة لطيفة لا تزيد عدد ورقاتها عن خمس، وشرحها الشيخ خالد الأزهرى (ت 905 هـ). ويظهر تقسيم عبد القاهر في رسالته هذه تقسيمًا منهجيًا واضحًا، وتفرّيع الأنواع تفرّيعًا يسيرًا قبل الخوض في التفاصيل، هدفه من ذلك أن يقدّم صورة تعليمية لمن يرغب في تعلم عوامل النحو. وهذه العوامل يظهرها الجدول التالي:

العوامل	أقسامها	أنواعها	
		ذكر الأنواع	عددتها
اللفظية السماعية	اللفظية السماعية	حروف الجر	17
		حروف تنصب الاسم وترفع الخبر	6
		حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر	2
		حروف تنصب الاسم المفرد فقط (واو المعية، إلّا، يا، أيّا، هيا، أي، الهمزة)	7
		حروف تنصب المضارع	4
		حروف تجزم المضارع	5
		أسماء تجزم المضارع (أسماء الشرط)	9
		أسماء تنصب على التمييز (كنايات العدد)	4
المجموع			91

	9	أسماء الأفعال		
	13	الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)		
	4	أفعال المقاربة (كاد وأخواتها)		
	4	أفعال المدح والذم		
	7	أفعال الشك واليقين		
7	7	الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، الاسم المضاف، الاسم التام.	اللفظية القياسية	
2	2	عامل الرفع في المبتدأ والخبر. عامل الرفع في الفعل المضارع.	المعنوية	

إنَّ طريقة تقسيم العوامل هذه طريقة تعليمية مُيسرة، استطاع فيها عبد القاهر الجرجاني أن يقدِّم أبواباً نحوية متشعبة في لوحة واحدة، وهو ما يتلاءم مع من يقبل على تعلم العربية والإلهام بقواعدها، لذا ختم عبد القاهر رسالته هذه بقوله: " فهذه مائة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضع عن معرفتها واستعمالها" (15). وعلق الدكتور البدراوي زهران محقق الكتاب على عوامل عبد القاهر هذه بقوله: "ومن ينظر إلى تلك اللوحة نظرة سريعة يدرك على الفور أنَّه أمام عمل تعليمي، الهدف منه التقريب والتسهيل وجمع الكثير في لفظ قليل" (16)، وهذا ما نجح فيه عبد القاهر نجاحاً مشهوداً.

يضاف إلى ذلك أنَّ هذه الطريقة في العرض تُقدِّم قواعد اللغة للمتعلمين - وبخاصة المبتدئين منهم - ليسهل حفظها وفهمها واسترجاعها بكل يسر، ذلك أنَّها تقتصر على الأصول العامة للفرن، وتبتعد عن التفصيل والتشعب، فتقرَّب بذلك المسائل للمتعلمين، كما تساعد في ضبط أساسيات العلم، حيث جمعت فيها المادة العلمية بعبارة موجزة دقيقة ما يوفر على المتعلم

الجهد والوقت. والغريب أنّ هذه الطريقة رغم فوائدها لم تلق الرواج المتوقع في عصر عبد القاهر وبعده، فلم نر العلماء يقبلون عليها في ذلكم القرن وما بعده من القرون، باستثناء المطرزي (ت 610 هـ) في كتابه المصباح في علم النحو، والبركوي (ت 981 هـ) في كتابه العوامل الجديدة، إذ يظهر تأثرهما واضحا بطريقة عبد القاهر هذه.

4. الحاجة إلى تجديد النحو:

لا نحتاج أن نلغي نظرية العامل في النحو العربي، إذ لا بديل إلى الآن استطاع أن يحل محلها، ولم تستطع أي رؤية قديمة كانت أم حديثة أن تقدّم نظرية تتوافق مع أحكام هذا النحو وقواعده، وإذا كان الأمر كذلك - ومع بقاء الشكوى من النحو وصعوبته وتعقيده - فلا مناص من تجديده - وفق نظرية العامل - وتيسيره، وربّما كانت محاولات التجديد أجدى على نحو ما صنع الدكتور شوقي ضيف، حيث حاول في كتابه (تجديد النحو) أن يقدّم نحوًا مجددًا، يظهر في الأمور الآتية:

- إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يضاف إليها مبحث في نطق الكلمة، ودقة التلفظ بحروفها، وتحذف أو تضم لغيرها أبواب: الإعلال، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، والمشبّهات بليس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، والتنازع، والاشتغال، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والتعجب، وأفعال المدح والذم، وكنايات العدد، والاختصاص، والتحذير والإغراء، والترخيم، والاستغاثة والندبة⁽¹⁷⁾.

- إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى، وأدخل في هذا البند:

أ- إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور.

ب- إلغاء عمل (أن) المصدرية في المضارع مقدرة.

ج- إلغاء العلامات الفرعية للإعراب (18).

- الإعراب لصحة النطق (19).
- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لمثل: المفعول المطلق، المفعول معه، والحال (20).
- حذف زوائد كثيرة كشروط اشتقاق اسم التفضيل والتعجب، وقواعد التصغير، وغيرها (21).
- إضافات متنوعة في أبواب كثيرة (22).

والدكتور/ شوقي ضيف في رؤيته هذه حاول أن يقدم نحوًا ميسرًا، مضيئًا إلى أبوابه تارة وحاذفًا منها تارة أخرى، ومتأثرًا بآراء ابن مضاء القرطبي في مواضع ومجتهدًا في مواضع أخرى. ومهما يك من أمر فإنّ التجديد أضحى مطلبًا ملحًا في عصرنا هذا، والنحو صار بحاجة إلى أن يُقدّم بطريقة تختلف عن طريقة تقديمه فيما مضى، فكلّ شيء في عالمنا المتسارع الذي نعيش فيه يتبدّل، وكل شيء من حولنا يتغيّر بخطى لا يكاد يدركها مُدرّك، ولا بدّ أن يواكب العلم - أي علم - تبدلات الزمن ورياح التغيير، وهي سنة خضع لها النحو العربيّ ذاته قديمًا؛ إذ بدأ بكتاب سيبويه، فدار النحاة في فلكه مدة من الزمن شرحًا وتفسيرًا، ثمّ ظهرت بعد مدة ألفية ابن مالك، فدار نحاة عصرها في فلكها أيضًا شارحين ومفسرين، والأمر ذاته ينطبق على كافية ابن الحاجب من قبل، وكأنّ لسان حالهم يردّد: لكلّ عصرٍ نحوّه.

المبحث الثاني: عن أي نحو نتحدث؟

من المهمّ بمكان أن تميّز الكتب النحوية التي تُدرّس للطلاب بين نحوٍ ونحو، فالطالب المتخصص في الجامعة الذي يقبل على دراسة اللغة العربية يدرس إحدى شروح الألفية كشرح

ابن عقيل، أو أوضح المسالك لابن هشام أو غيرهما، ولا تُفرّق المناهج الجامعية عادة بين الطالب المتخصص وغير المتخصص؛ فطالب الدراسات الإسلامية والشرعية، أو الإعلام والصحافة، أو القانون يدرس النحو كما يدرسه الطالب المتخصص، ومن المعلوم أنّ لكل طالب من هؤلاء احتياجاته النحوية الخاصة التي تختلف عن غيرها، الأمر الذي يستدعي أن نفرّق بين المادة النحوية المقدمة لكل فئة.

1. هناك نحوان:

فرّق علماء اللغة المتقدمين بين نحو ونحو، بل جاء هذا التفريق على لسان مؤسس النحو العربي ومشيد بنيانه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، حيث تطالعنا المصادر المعتبرة بمقولة له تحتاج منّا إلى وقفة وتأمل ليسا بالعابرين، قال ابن يعيش (ت 643 هـ) في مفتاح كتابه شرح المفصل: "قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا" (23).

إنّ مقولة الخليل هذه صريحة في أنّ مسائل النحو العربي وأبوابه بعضها للقوي وبعضها للضعيف، أو بعبارة أخرى: بعضها للباحث وبعضها للمتعلّم، أو بعبارة ثالثة: هناك فرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فلا نحو واحدًا للقوي والضعيف، ولا نحو مشتركًا بين الباحث والمتعلّم، ولا نحو يصلح للمتخصص وغير المتخصص على حد سواء، بل ثمة فرق جليّ بين النحو العلمي والنحو التعليمي. ولا ينبغي أن يفهم من عبارة الخليل أنّ متقدمي النحاة تعمدوا تعقيد النحو وإضفاء طابع الصعوبة عليه: لا، هم فقط رسموا حدودًا بين نحو ونحو، وربّما لم يتفطن من جاء بعدهم إلى هذه الحدود والرسوم، فصارت القواعد زاخرة بالأقوال والاختلاف وربّما المباحكات، كما صارت المسائل مليئة بالتفاصيل المتشعبة المتراحة.

وقد تنبّه بعض المعاصرين إلى التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فألف الأستاذ/ عبد العليم إبراهيم كتابه (النحو الوظيفي)، وميّز في مقدمته بين نوعين من النحو: النحو الوظيفي: وقصد به القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي: ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة. والنحو التخصصي: الذي يحوي المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة التي حفلت بها الكتب الواسعة⁽²⁴⁾. كما أكد في كتابه العناية بالتدريبات النحوية عنايةً فائقة، وبناءً على فلسفة قائمة على عدة أسس، نذكر منها:

- الكتاب في النحو الوظيفي لا التخصصي، وهو مقدمٌ لمن اجتازوا المرحلة الأولى في تعلم النحو.
- عنى الكتاب بالمواضع الإعرابية للكلمات (نحو المعربات)، لأنّه مصدر اللحن.
- جمع المتفرقات في موطن واحد إذا اتحدت حالتها الإعرابية نحو: المفعول به، المستثنى، المنادى، الإغراء والتحذير،
- العناية المزيّدة بالتدريبات⁽²⁵⁾.

فإذا علمنا أنّ هناك نحويين: واحداً علمياً للمتخصص في دراسة اللغة العربية، وآخر تعليمياً لغير المتخصص، وجب علينا أن نحدّد المادة النحوية التي تصلح لكل فئة انطلاقاً من حاجاتها اللغوية، ووصولاً إلى الهدف العام وهو صون اللسان عن الخطأ.

2. النحو التعليمي (نحو غير المتخصصين):

تضم فئة غير المتخصصين عادة: أرباب الصحافة والإعلام، والباحثين، وطلاب الجامعات والمدارس في مستوياتهم العليا، ومجمل من يحتاج إلى استعمال اللغة الفصيحة، فهؤلاء

بحاجة إلى ما يسد حاجتهم، وفي ظروف عملهم أو دراستهم بعيداً عن المسائل الدقيقة، والبحوث المتشعبة. وينبغي التصور الخاص بهذه الفئة على المبادئ التالية:

- الاعتماد على النحو الوظيفي.
- تجنب ذكر فلسفة العوامل النحوية، وتشعب التفاصيل وتزاحمها.
- الاكتفاء بالقول المشهور، والبعد عن الخلافات.
- الاستغناء عن الإعراب التقديري.
- ربط المادة العلمية بالحياة العملية.

ولو حاولنا أن نطبق هذه المبادئ على باب من أبواب النحو العربي، وليكن باب الأسماء الستة مثلاً، وهو باب تتفق معظم كتب النحو في عرض مادته العلمية، وإن ظهر هناك اختلاف فهو عائد إلى الإسهاب أو الإيجاز؛ فبعض الكتب تسهب وإسهابها يقتضي ذكر تفاصيل أكثر وخلافات أشد، وبعضها يميل إلى الإيجاز، وفي العموم ترسم هذه الكتب معالم المادة العلمية لهذا الدرس في محاور هي: شروط إعرابها بالحروف، والأقوال المختلفة في إعرابها، ومسائل متفرقة فيها⁽²⁶⁾. فانطلاقاً من هذه المبادئ سيذكر أن الأسماء الخمسة (لا الستة) هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو أخلاق، وهي أسماء ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء، شريطة أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم. وسيترتب على ما ذكر الآتي:

1. تحذف (هن) من الدرس؛ لأنها ميتة في الاستعمال، وحذفها كذلك يقتضي حذف خلاف الفراء على سيبويه من أن الأسماء الخمسة معربة بالحروف ما عدا (هن)⁽²⁷⁾.
2. تحذف من الشروط العامة لهذه الأسماء أيضاً قولهم:

- أن تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة، لأنها حينئذٍ ستعرب إعراب المثني والجمع.
 - أن تكون مكبرة، فإن هي صغرت أعربت بالحركات.
- لأن سياق: أخوك، أبوك، يوحى بأنها مفردة غير مثناة أو مجموعة، كما يوحى بأنها غير مصغرة، ولأن ذكر مثل هذه التفاصيل تشعب وتزاحم.
3. تحذف من الشروط أيضاً الشروط الخاصة بـ (ذو) و(فم)، وكان النحاة قد اشترطوا في (فم) إزالة الميم، فإن بقيت أعربت بالحركات، واشترطوا في (ذو) أن تكون بمعنى (صاحب)، فإن كانت موصولة فإنها مبنية، وكل هذا تفصيل لا طائل منه.
4. الاكتفاء بالقول المشهور في إعراب هذه الأسماء، وهو أنها تعرب بالحروف نفسها، وكان النحاة قد ذكروا في إعرابها اثنا عشر وجهًا!! هي:
- الأحرف نفسها هي الإعراب، وهي نائبة عن الحركات، وهذا الرأي هو المشهور، وعليه قطرب والزيادي والزمجاني من البصريين، وهشام الضرير من الكوفيين.
 - هي معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع ما فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله: قام أبوك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقلت: أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، وهذا الرأي لسيبويه والفارسي وجمهور البصريين.
 - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، وهذا الرأي للمازني والزمجاني.

- هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحرف، وهذا الرأي للرابعي.
- هي معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، والرأي للأعلم.
- هي معربة من مكانين: بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء.
- هي معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجرح، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجرمي.
- (فوك) و (ذو مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف، و(أبوك، وأخوك، وحموك وهنوك) معربة بالحروف، وعليه السهيلي.
- عكس الثامن.
- قال الأخفش: الحروف دلائل إعراب، واختلف في معناه، فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.
- وفسر ابن السراج قول الأخفش السابق بأنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.
- هي معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً؛ فالأصل في: جاء أبوك: جاء أبوك، فنقلت حركة الواو إلى الباء، والأصل في: رأيت أباك: رأيت أبوك، فأبدلت الواو ألفاً، والأصل في: مررت بأبيك: مررت بأبوك، فنقلت حركة الواو إلى الباء، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، حكاه ابن أبي الربيع⁽²⁸⁾.

فلا حاجة إلى ذكر الاثني عشر وجهاً إطلاقاً، لأنه سيجرّ إلى تأويلات وتفسيرات واختلاف لا يفيد منه طلاب هذه الفئة، كما سيجر في مواضع إلى الإعراب التقديري والحديث عنه، وهو ما استغنيا عنه ضمن المبادئ.

5. يُستغنى عن المسائل المتفرقة جميعها في هذا الباب، وهي لغات هذه الأسماء، وإفرادها، ووزنها، حيث جرت عادة النحاة أن يذكروا اللغات التي وردت بها الأسماء الستة، ففي (هن) النقص: وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف. وفي (أب) النقص كقول الراجز:

بَابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ بِالْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

والقصر كقول الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا مِنَ الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

والتشديد: نحو: هذا أُنْكَ، وأفصحها القصر، ثم النقص، ثم التشديد. وفي (أخ) الثلاثة: سمع في القصر: (مكره أخاك لا بطل)، وحكى أبو زيد: جاءني أُنْكَ، وفيه: أخو، قال الشاعر:

مَا الْمَرْءُ أَخَوَكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الْكَرِيمَةِ مَعَوَانًا عَلَى النَّوْبِ

وفي (حم) النقص والقصر. وفي (فم) عدة لغات: النقص، والقصر، وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمها وكسرها، ومما ورد في القصر:

يَا حَبْدَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْقَمَا (29).

والحق أن إقحام اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المختلفة كان سبباً من أسباب تعقيد النحو، وعن ذلك قال الدكتور/ أحمد مختار عمر: "إن النحويين القدماء حين

قعدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية القديمة بصفات وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة، مما خلق مشاكل معقدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التقسيات والتشعيبات، والإسراف في وضع الشروط⁽³⁰⁾.

كما جرت عاداتهم الحديث عن أفرادها، فيجوز أفراد: (أب، وأخ، وحم، وهن) من الإضافة، لا (ذو)، وأما (فوك) فلا يفرد إلا ويصير بتلك اللغات، قال العجاج:

خَالِطٌ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

فجاء منصوباً بالألف من غير الإضافة، فخصّه البصريون بالضرورة، وجوّزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه⁽³¹⁾.

وجرت العادة أخيراً أن تذكر الكتب النحوية في هذا الباب الوزن الصرفي لهذه الأسماء، فتورد رأي الخليل في (ذو) وأنه على وزن (فَعْل) بالفتح والإسكان، وتذكر رأي البصريين بأنها على وزن (فَعْل) بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على (أَفْعَال)، إلا (فوك) فوزنه (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، كما تسوق رأي الفراء بأنها على وزن (فَعْل) بالفتح والإسكان، وأما (فوك) ف(فُعْل)، بضم الفاء والإسكان⁽³²⁾.

فلا حاجة للغات هذه الأسماء، وإفرادها، ووزنها، ويندرج ضمن هذا الأمر: الاستغناء عن الشواهد الشعرية جميعها، ما يجعل الخلاف في هذا الموضوع أقل والشروط أيسر، وصولاً إلى مادة نحوية واضحة.

6. تعزز القاعدة المذكورة بأمثلة من الحياة العامة، تربط غير المتخصص في المحيط الذي يعيش فيه، وحبذا أن تكون هذه الأمثلة من عيون الأدب وروائع البيان، على نحو ما صنع الأستاذان علي الجارم ومصطفى أمين في (النحو الواضح)، وهو كتابٌ مدرسيّ تعليمي وضعه المؤلفان للتلاميذ كي "يكشف لهم من مسائل العلم ما يلائم عقولهم، ويأخذ بأيديهم في طريق ممهدة هونا إلى الغاية، ويبعث فيهم حب العربية" (33)، وقد اتكأ المؤلفان في تأليف الكتاب على المبادئ التالية:

- اعتماد طريقة الاستنباط في التأليف والتدريس.
- الإكثار من الأمثلة التي تستنبط منها القواعد.
- إتباع الأمثلة بشرح موجز، تحت عنوان (البحث).
- الإكثار من التمارين التطبيقية في نهاية كل درس، مع مراعاة تنوعها وسهولة معانيها.
- الإفادة من كلام العرب والأشعار والحكم والأمثال في ضرب الأمثلة وصوغ التمارين (34).

وهذه المحاولة محاولة جادة في تيسير النحو وتوضيحه، ولا سيما أنّ المؤلفين وضعاه لمستويات دراسية محددة (الإعدادية والثانوية)، والكتاب - لهذه المستويات - لا يقل في قيمته العلمية عن الكتب المؤلفة حديثاً، وهو بحق يعدّ مرجعاً جيداً لغير المتخصصين.

3. النحو العلمي (نحو المتخصصين):

المتخصصون في اللغة العربية من طلاب الجامعات تحديداً بحاجة إلى الإلهام بقواعد النحو العربي ومسائله، هذا أمر لا جدال فيه، فإنّ درس أحدهم مثلاً موضوع الأسماء الستة

فلا بدّ له من الإحاطة بالمادة العلمية النحوية لهذا الدرس بما فيه من شروط وآراء وتفريع، بيد أنّ معالجة بعض المذاهب النحوية له قد تختلف؛ فالناظر لدرس (الأسماء الستة) في نتاج النحاة يرى في النحو الكوفي طرحاً أقرب إلى التيسير والوضوح، طرحاً تظهر فيه الفكرة مقبولة للأذهان، بعيدة عن التشعب والتشيت، وقد أورد أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) هذا الطرح في كتابه (الإنصاف) فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، معربة من مكانين... قالوا: أجمعنا على أنّ هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الأفراد نحو قولك: هذا أبّ لك، ورأيتُ أباً لك، ومررتُ بأبٍ لك، وما أشبه ذلك. والأصل فيه: أبو، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو، فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجذر. فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب: رأيتُ أباك، وفي الجر: مررتُ بأبيك، والإضافة طارئة على الأفراد، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الأفراد؛ لأنّ الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الأفراد، هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة؛ ألا ترى أنّك تقول: هذا غلامٌ، ورأيتُ غلاماً، ومررتُ بغلامٍ، فإذا أضفته قلت: هذا غلامُك، ورأيتُ غلامَك، ومررتُ بغلامِك، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حال الأفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة، فكذلك هاهنا، والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات، تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل أنّها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلّ على أنّ الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجذر، فدلّ على أنّه معربٌ من

مكانين، ومنهم من تمسك بأن قال: إننا أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين، على ما ذهبنا إليه". (35)

إنّ هذا العرض - من وجهة نظر البحث - سيساعد في: دراسة النحو دراسة وصفية، واختزال الاختلافات وتعدد الآراء التي صعبت النحو، ولجأ إليها النحاة - في بعض الأحيان - لا شيء سوى إثبات التميز، كما سيساعد في تقديم تعليقات وتأويلات مقبولة، بعيدة عن التفلسف والمنطق.

يُضاف إلى ذلك التوسع في مسائل درج الأساتذة فيها على الاختصار، أو الاقتصار على أمور بعينها، كالشاهد الشعري - وهو له ما له من الأهمية والضرورة - حيث يحوي هذا الدرس (درس الأسماء الستة) مجموعة من الشواهد الشعرية ساق البحث عدداً منها، وشاع لدى الدارسين في عرض هذا الشاهد الاهتمام بموطن الشاهد فقط، بيد أن ذكر قائل الشاهد إن كان له قائل، والإلماح إلى العصر الذي عاش فيه، وذكر مناسباته، وشرح ألفاظه من شأنه أن يرسخ الشاهد والقاعدة التي يخدمها، كما سيضفي على درس النحوي نوعاً من التشويق.

يُضاف إلى ما سبق أيضاً عددٌ من الأدوار التي يُتوقع أن يقوم بها أستاذ النحو، وهي أدوار ستساعد المتعلم المتخصص في رفع كفاءته النحوية، وتجعل من تعلّمه للنحو تعلّماً ذا أثر. ويتحدث المبحث الثالث عن بعض هذه الأدوار.

المبحث الثالث: أدوار الأستاذ الجامعي في تعليم النحو:

حرصت منظومة التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام على إيلاء الطالب الجامعي عناية خاصة، نظراً للأدوار المستقبلية المهمة الملقاة على عاتقه، بحيث يكون خريج الجامعة ذا

حصيلة علمية مميزة وخبرة عملية متميزة، ما يجعله يحظى برضا سوق العمل، ويكون - بحق - مورداً بشرياً عالي المواصفات، كما جاءت برامجها متضمنة السعي إلى تطوير المناهج، وأساليب التعليم والتقييم لتحسين عمليات التعلم والتعليم وتجويدها بما يرفع مستوى التحصيل العلمي للطالب في مختلف المراحل الدراسية.

من هنا تظهر الحاجة إلى رفع مستوى هذا الطالب، ليستطيع المنافسة في المحيط العملي القادم إليه، ولا شك أن من يُناط به هذه المهمة - مهمة رفع مستوى التحصيل العلمي - هو الأستاذ الجامعي؛ إذ يُتوقع منه أن يقوم بمجموعة من الأدوار والأساليب التي تجعل من طالبه مطلباً لأرباب العمل، وثروة مهمة للوطن. ولا شك أن الأستاذ الجامعي يقوم بداهةً بأدوار ومهام تتوزع بين التدريس، وتوجيه الطالب للبحث، وغيرها، غير أن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: هل يحتاج الأستاذ الجامعي أن ينمي بعض المهارات الخاصة به ليستطيع رفع مستوى التحصيل العلمي للطالب وبخاصة في درس النحو؟ الإجابة: نعم، ويحاول هذا المبحث أن يُقدّم رؤية لبعض الأدوار التي يستطيع أن يقوم بها هذا الأستاذ.

1. الانتقال بالنحو من مقرر نظريّ إلى مقرر نظريّ تطبيقي:

تحدّد التوصيفات الخاصة بالمقررات الجامعية عادةً مفردات هذه المقررات والمواضيع التي يجب أن تتناولها، وعادة ما يقوم الأستاذ الجامعي بتقديم هذا المقرر بصورة نظرية باعتماد طريقة الإلقاء في المقام الأول، وربما مزج بين هذه الطريقة وطرق أو أساليب أخرى كالحوار والمناقشة، أو العصف الذهني، أو غيرهما، بيد أن التحول بالمحاضرة إلى محاضرة نظرية تطبيقية هو الأجدى، وهو الأنسب لرفع مستوى التحصيل العلمي للطالب في مقرر النحو، فلو تناول الأستاذ درس الأسماء الستة مثلاً، فحبذا لو قدّمه بهذا الأسلوب:

الأسماء الستة وإعرابها:

الأسماء الستة هي: أبو، أخو، حمو، هنو، فو، ذو. وتُرفع هذه الأسماء بالواو نحو: جاء أبو زيد، وتُنصب بالالف نحو: رأى محمدُ أبا زيد، وتُجرّ بالياء نحو: مرَّ محمدٌ بأبي زيد.

نموذج إعراب: (مرَّ محمدٌ بأبي زيد):

مرَّ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح.

محمدٌ: فاعلٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

بأبي: الباء حرف جر، وأبي: اسمٌ مجرورٌ وعلامة جرّه الياء لأنّه من الأسماء الستة، وهو

مضاف.

زيد: مضاف إليه مجرورٌ وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة.

تطبيق: استخراج الأسماء الستة وبيّن علامة إعراب كلّ منها:

1. وأبونا شيخٌ كبير.

2. واذكرْ أخا عادٍ إذْ أنذرَ قومَه بالأحقاف.

3. إذْ قال إبراهيمٌ لأبيه.

4. إنّ أبانا لفي ضلالٍ مبين.

5. أوْ إطعمْ في يومٍ ذي مسغبة.

6. فطوّعتْ له نفسُه قتلَ أخيه فقتله.

وهكذا يسير أستاذ المقرر في جميع فقرات هذا الدرس وصولاً إلى نهايته، وتقديم المادة النحوية وفق هذا الأسلوب هو الأنفع للأسباب التالية:

- يثبّت المعارف والمهارات في ذهن الطالب أكثر.
- يبعد الملل والسأم الذي قد يسود جو المحاضرة.
- يزيد من تفاعل الطالب ويجعل دوره في المحاضرة دوراً محورياً، وبالتالي سيرتفع مستوى تحصيله العلمي.

بيد أن أتباع مثل هذا الأسلوب يستدعي النظر في مرجع المقرر ومصدره، وهل يستطيع أستاذ المقرر أن يضيف عليه بعض التطبيقات؟ ثم هل ستسمح النظم المتبعة في أن يُصمّم الأستاذ منهاجاً؟ وأياً كانت الإجابة فإنّ المحاضرة النظرية - برأبي المتواضع - لم تعد مجدية في تدريس النحو.

2. مصادر التعلم:

إذا كانت المحاضرة النظرية لم تعد مجدية اليوم في تعليم النحو، فإنّ التدريس لن يعود نافعاً ذا أثر من غير مصادر تعلم، في زمن تتسارع فيه المعرفة، وتزايد فيه وسائل التعليم، لذا من المهم بمكان أن يستخدم الأستاذ الجامعي هذه الوسائل لدورها الكبير في إيصال المعلومة للطالب، ومن ثمّ رفع مستوى تحصيله العلمي، وربّما كانت أيسر هذه المصادر (جهاز العرض data show)، أو السبورة الذكية في حال توافرها، لما لها من أثر في تقريب المعلومة، وتوفير زمن الطالب والأستاذ، وإضفاء طابع المتعة على الدرس.

ويبرز هنا دور الإدارة الأكاديمية في توفير هذه المصادر، وجعلها في متناول يد الأستاذ الجامعي، من خلال مخاطبة الأطر العليا وجهات الاختصاص في الجامعة لتوفير مصادر باتت موجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي.

3. تنوع مستويات المعرفة:

تتناقل الأوساط التربوية هرمًا مشهورا لمستويات المعرفة يُعرف بـ (هرم بلوم)⁽³⁶⁾، تظهر فيه عددٌ من المستويات المتتابعة تبدأ بالتذكر وتصل إلى التقويم، وعلى النحو الآتي:



ويعني هذا الهرم أنّ الطالب يبدأ تعلّمه عادةً بالحفظ وتذكر المعلومات، ومنها إلى الفهم والاستيعاب، وكلّما نضجت خبرته التعليمية انتقل إلى مستويات أعلى، فصار يُطبّق ويُحلّل ويركّب ويقوّم، فالهرم تصاعديّ يبدأ بمستويات معرفة متواضعة وصولاً إلى مستويات عقلية أعلى. كما تتناقل هذه الأوساط عددًا من الأفعال التي من المتوقع أن يقوم بها الطالب تحت كل مستوى من هذه المستويات⁽³⁷⁾، ومن أمثلتها ما يلي:

التذكر	الاستيعاب	التطبيق	التحليل	التركيب	التقويم
يحدّد	يفسّر	يُشكّل	يبيّن	يكون	يحكم
يذكر	يعلّل	يستخدم	يوضح	ينظّم	يقرّر
يعرّف	يلخص	يصنّف	يتميّز	يعدّل	يفنّد
يسترجع	يقارن	يرتّب	يربط	يؤلف	يقيم
يعدّد	يشرح	يطبّق	يستدل	يركّب	يفاضل
يضع قائمة	يمثّل	يستخدم	يجزّأ	يتكرّر	يختار
يسمي	يستخرج	يحلّ	يفرق	يشقّ	يحكم على

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا: ما هي أدوار الأستاذ الجامعي هنا؟ وبخاصة عندما يعلم النحو؟ إن أدواره تنصب في تنويع مستويات المعرفة، وعدم الوقوف عند المستوى الأول فقط، فلا يكتفي بأن يعرف الطالب ويذكر ويعدّد، بل يجب أن يترجم ويعلّل ويلخص ويمثّل ويُعرب، بخاصة إذا علمنا أنّ هذه المستويات الثلاثة الأولى مهارات دنيا، ولن نستطيع - بأي حال من الأحوال - أن نرفع من مستوى التحصيل العلمي للطالب مادّنا قابعين في المستوى الأول، في تدريسنا وفي اختباراتنا، وربّما نوع الأستاذ هذه المستويات في درس المثنى وجمع المذكر مثلاً على النحو التالي:

تطبيقات: استخراج المثنى أو جمع المذكر السالم ممّا هو آتٍ واذكر علامة إعرابه:

أ. ودخل معه السجنَ فتيانٍ.

ب. إنّ الله يحبُّ المحسنينَ.

ج. حتى أبلغَ مجمعَ البحرينِ.

د. وما أصابكم يومَ التقى الجمعانِ.

هـ. إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطينِ.

مثّل لما يأتي في جملة مفيدة:

1. مثنى مجرور.

2. ملحق بالمثنى.

3. جمع مذكر سالم مرفوع.

علل نحوياً:

أ. كلا وكلتا ملحقتان بالمشنى وليستا مشنى.

ب. عشرون ملحقة بجمع المذكر السالم وليست جمعاً.

ج. سنون ملحقة بجمع المذكر السالم وليست جمعاً.

أعرب إعراباً كاملاً: الشطر الثاني من قول الشاعر:

وماذا تبتغي الشعراءُ مني وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين

4. نُظِمَ التقويم:

تنصّ لوائح التعليم العالي في جميع الدول العربية على عدد من الضوابط الخاصة بتقويم الطالب في المرحلة الجامعية، وتحدّد في موادها أن تتوزع درجة المقرر بين أعمال فصلية واختبار نهائي، وقد تحدّد في بند الأعمال الفصلية أن يكون هناك اختبار أو اختباران، مع وجود بعض الأنشطة كالبحوث والتطبيقات والأعمال غير الصفية. وقد درجت بعض المؤسسات على توزيع درجة المقرر الواحد (الـ 100 درجة) مناصفة بين الأعمال الفصلية والاختبار النهائي، ووزعت درجة أعمال الفصل على اختبارين في الفصل لكل منها (20) درجة، و(10) درجات للتقويم البديل من أنشطة وبحوث. والسؤال هنا: أي هذه النظم أجدى للرفع بمستوى التحصيل العلمي للطالب في مقرر النحو؟

قد يختلف أعضاء هيئة التدريس في الإجابة عن هذا السؤال، وقد تختلف الأسباب التي تفضّل نظاماً على آخر، بيد أننا يجب أن نضع نصب أعيننا الأمور الآتية عند اختيار نظام تقويم معين، وهي:

• التقويم إصدار حكم⁽³⁸⁾، وهذا يعني أن النظام المتبع يجب أن يكون واضحًا لا لبس فيه ولا تداخل.

• نظام التقويم يجب أن يكون عادلاً يعطي كل ذي حق حقه.

• نظام التقويم يجب أن يربط الطالب بالمقرر من أول الفصل إلى نهايته.

• نظام التقويم يجب أن يتوافق مع التوجه العام للجامعة، إذ لا مزية في أن تكون كلية مختلفة عن نظيراتها، ولا طائل من أن تكون الكلية مختلفة من أجل الاختلاف.

• نظام التقويم يجب أن يخضع لاعتبارات أكاديمية ليس غير، لا لاعتبارات إدارية أو تنظيمية أو ما شابهها.

فإذا علمنا ذلك أمكننا اختيار نظام التقويم الذي سيساعد بلا شك في الارتقاء بمستوى التحصيل العلمي للطلاب الجامعي.

الخاتمة والتائج:

حاول هذا البحث الذي يحمل عنوان (في تعلّم النحو العربي وتعليمه: قراءة في بعض الإشكالات والأدوار) أن يجيب عن تساؤلات هي: لم يمثل تلقي النحو العربي إشكالاً عند كثير من المتعلمين اليوم؟ وهل لهذا الإشكال علاقة ما بمنطلق النحو وأساسه نظرية العامل؟ وهل نحتاج أن نفرّق بين نحو ونحو؟ ثم هل هناك أدوار يتوقع من أستاذ النحو اليوم أن يقوم بها؟ لذا تعقّب البحث هذه التساؤلات نظرياً وتطبيقياً، واجتهد في الإجابة عنها من خلال الوصف والتحليل مع الربط بواقع التعليم المعاصر، ليصل في نهايته إلى النقاط الآتية:

• لا مشكلة في العامل نفسه، ولا معضلة في هذه النظرية العتيقة التي صلحت منذ قرون خلت لتفسير مسائل النحو وأبوابه وموضوعاته، بل المشكلة في بعض النحاة الذين أفرطوا في العامل: تقديرًا وقياسًا وتعليلاً.

- تجديد النحو مطلب ملح في عصرنا هذا، فالنحو صار بحاجة إلى أن يُقدّم بطريقة تختلف عن طريقة تقديمه فيما مضى، فكلّ شيء في عالمنا المتسارع الذي نعيش فيه يتبدّل، وكل شيء من حولنا يتغيّر، ولا بدّ أن يواكب العلمُ تبدلات الزمن وتطوراتهِ.
- هناك نحوان: واحد علمي للمتخصص في دراسة اللغة العربية، وآخر تعليمي لغير المتخصص، ومن الواجب أن تحدّد المادة النحوية التي تصلح لكل فئة انطلاقاً من حاجاتها اللغوية، ووصولاً إلى الهدف العام وهو صون اللسان عن الخطأ.
- تُنَاط بالأستاذ الجامعي هذه الأيام عدد من الأدوار منها: الانتقال بالنحو من مقرر نظري إلى مقرر تطبيقي، والإفادة من مصادر التعلم الحديثة، وتنويع مصادر المعرفة في زمن لا يعرف اليوم من العلوم إلّا التطبيقية المعتمدة على التكنولوجيا.

الهوامش:

- (1) ينظر: عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر، 1971م، ص 130.
- (2) ينظر: السابق، ص 131.
- (3) ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1982م، ص 76 – 141.
- (4) هناك نحويون قدماء حملوا رؤى جديدة منهم قطرب (ت 206 هـ) الذي أكد أنّ العرب لم تُعرب كلامها للدلالة على المعاني المختلفة، بل لتناغم بين الحركات والسكنات في سياق الكلام، وقد نقل رأيه هذا الزجاجي، ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت، 1996م، ص 70. ومنهم أبو الفتح ابن جني (ت 392 هـ) الذي قدّم رؤية تعتمد على المتكلم الذي يصنع التركيب معبراً عن المعاني التي يرمي إليها، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار

الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1990م، 1/110. وتابع الرضي الاسترابادي (ت 686 هـ) ابن جني فيما ذهب إليه من أنّ المتكلم هو الموجد لمعاني الإعراب، ينظر: الاسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، 60/1.

(5) تنظر هذه الصعوبات في: السليطي، ظبية سعيد، تدريس النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، 2002م، ص 36-37.

(6) هو عباس محمد العقاد، ينظر: أشتات مجتمات في اللغة والأدب، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، 1988م، ص 29.

(7) الرماني، علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر، عمان، 1984م، الحدود ص 69.

(8) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص 122.

(9) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الطبعة الثالثة، دار الرسالة ودار الفرقان، بيروت، 1988م، مادة (عامل).

(10) ينظر: الرد على النحاة، ص 77-90.

(11) قال ابن مضاء: "وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكمالها انتفع به من لم يعقه عند التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها". ينظر: السابق، ص 85.

(12) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1992م، ص 34 - 40.

(13) ينظر: السابق، ص 50.

(14) ينظر: السابق، ص 194 - 195.

- (15) ما اختتم به عبد القاهر رسالته هذه غير مذكور في الكتاب الذي اعتمدت عليه ، بل هو مذكور في نسخة أخرى من العوامل المائة أخذ عنها الدكتور وليد عاطف الأنصاري في كتابه (نظرية العامل في النحو العربي) ص 56.
- (16) الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية، بشرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: البدر اوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 8.
- (17) ضيف، شوقي، تجديد النحو، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1990م، ص 11 ، 12 .
- (18) ينظر : السابق : ص 23 ، 24 ، 25.
- (19) ينظر : السابق : ص 26.
- (20) ينظر : السابق : ص 30.
- (21) ينظر : السابق : ص 34 – 35.
- (22) ينظر : السابق : ص 41 .
- (23) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م، 39/1.
- (24) ينظر : إبراهيم، عبد العليم، النحو الوظيفي، الطبعة التاسعة، دار المعارف، مصر، 1998م، مقدمة المؤلف (هـ، و).
- (25) ينظر : السابق، مقدمة المؤلف (و، ي، ك، ل، م)
- (26) ينظر ما ذكر في: الرضي الاسترابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 1 / 66 . وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط. ت، ص (40). وابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة، دار الفكر، بيروت، 1974م، 1 / 49، والأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1998م، 1 / 77، والسيوطي، جلال الدين، همع

- الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م، 1 / 122 - 123.
- (27) ينظر: الهمع 124/1.
- (28) تنظر الآراء في الهمع: 1 / 123 - 126، وهي كذلك أو بعضها في: شرح الرضي 1 / 66، وشرح ابن عقيل 1 / 44، وشرح الأشموني 1 / 77 - 79.
- (29) تنظر اللغات في: الهمع 1 / 128، وكذلك في: شرح شذور الذهب ص 42، شرح الأشموني 71/1.
- (30) عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 119.
- (31) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، 1990م، 1/50.
- (32) ينظر: الهمع 130/1 - 131.
- (33) الجارم علي ومصطفى أمين، النحو الواضح، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2004م، ص 17.
- (34) ينظر: السابق ص 17 - 18.
- (35) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، 1961م، ص 17، 19، 20.
- (36) ينظر: الجلاحوي، حسين علي، المنهاج التربوي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 2010م، ص 51.
- (37) ينظر: السابق ص 51 - 55.
- (38) ينظر: السابق ص 54.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، عبد العليم، النحو الوظيفي، الطبعة التاسعة، دار المعارف، مصر، 1998م.
2. الاسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
3. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1998م.
4. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، 1961م.
5. الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2004م.
6. البركوي، محمد بن بير علي، العوامل الجديدة (ضمن كتاب: متون في اللغة العربية)، دار ابن حزم، بيروت، 2005م.
7. الجارم علي ومصطفى أمين، النحو الواضح، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2004م.
8. الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية، بشرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: البدر اوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
9. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.
10. الجلحوي، حسين علي، المنهاج التربوي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 2010م.
11. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1990م.

12. الرماني، علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر، عمان، 1984م.
13. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت، 1996م.
14. السليطي، ظبية سعيد، تدريس النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، 2002م.
15. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م.
16. ضيف، شوقي، تجديد النحو، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1990م.
17. العقاد، عباس محمود، أشتات مجتمات في اللغة والأدب، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، 1988م.
18. ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة، دار الفكر، بيروت، 1974م.
19. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر، 1971م.
20. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1982م.
21. اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الطبعة الثالثة، دار الرسالة، ودار الفرقان، بيروت، 1988م.
22. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، 1990م.
23. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1992م.

24. المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، المصباح في علم النحو، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس، بيروت، 1997م.
25. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط. ت.
26. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

